

Distr.: General
16 December 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثالثة والخمسون

٢-١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين“: تعميم مراعاة
المنظور الجنساني وأوضاع المرأة ومسائل برنامجية

تعزيز المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

تقرير الأمين العام

موجز

أُعد هذا التقرير استجابة لقرار لجنة وضع المرأة ٣/٥٢. وهو يوجز الجهود التي يبذلها المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة لتعزيز أنشطته التدريبية والبحثية وتوسيعها في المجالات التالية: (أ) الشؤون الجنسانية والهجرة والتنمية؛ (ب) الحوكمة والمشاركة السياسية للمرأة؛ (ج) الشؤون الجنسانية والسلام والأمن، وذلك وفقاً للإطار الاستراتيجي الذي وضعه المعهد للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

ويصف التقرير أيضاً التقدم الذي أحرزه المعهد لضمان توافر أموال كافية من أجل تمويل أنشطته الرئيسية وجهوده المتواصلة للتعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والمؤسسات الحكومية والأجهزة الوطنية المعنية بالشؤون الجنسانية ومعاهد البحث والتدريب ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.



أولا - مقدمة

١ - طلبت لجنة وضع المرأة، في قرارها ٣/٥٢، إلى المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة أن يتعاون، وفقا لولايته، مع منظومة الأمم المتحدة والأجهزة الوطنية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في تعزيز التعاون الدولي لدعم تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، بالقيام بجملة أمور منها تعزيز إمكانية حصول النساء والبنات على التعليم بصورة أفضل وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج. ودعت اللجنة أيضا المعهد إلى أن يواصل مساعدة البلدان بناء على طلبها في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من خلال البرامج التدريبية. وطلبت اللجنة في الفقرة ٨ من قرارها إلى الأمين العام أن يرفع تقريراً عن تنفيذ القرار إلى الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٩ عن طريق اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين. ويستجيب هذا التقرير للتكليف المذكور أعلاه.

ثانيا - أنشطة المجلس التنفيذي للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

٢ - يعمل المعهد تحت سلطة مجلس تنفيذي يتألف من ١٠ دول أعضاء^(١) منتخبة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٣ - وقد وافق المجلس التنفيذي، في دورته الخامسة، على خطة عمل المعهد وميزانيته لعام ٢٠٠٩، وعلى استراتيجية للتواصل، وعلى استراتيجية متوسطة الأجل لتعبئة الموارد من أجل تأمين قاعدة مالية أكثر استدامة تدعم عمليات المعهد في المستقبل، وكذلك مقرراته وتوصياته.

ثالثا - تنفيذ الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١

٤ - واصل المعهد تنفيذ إطاره الاستراتيجي الجديد للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١^(٢)، الذي يدفع قدما بالأولويات المحددة في الإطار الاستراتيجي السابق (٢٠٠٤-٢٠٠٧). وينص الإطار الحالي على تعزيز البرامج البحثية والتدريبية للمعهد، وعلى تعزيز قدراته في مجال إدارة

(١) الدول الأعضاء للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ هي التالية: إسبانيا وإسرائيل وبيلاروس والجمهورية العربية السورية (نائب الرئيس) وزمبابوي وسلوفاكيا وغرينادا والفلبين (نائب الرئيس/المقرر) ومصر وهندوراس (الرئيس).

(٢) INSTRAW/EB/2007/R.3/Rev.1.

المعارف لضمان تأثير نتائج البحوث تأثيراً فعلياً على إعداد السياسات والبرامج وتنفيذها وإسهامها في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٥ - ويواصل المعهد، خلال تنفيذ إطاره الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، العمل من أجل ضمان استقرار مالي طويل الأجل بزيادة مستوى التبرعات لعملياته الرئيسية ومشاريعه الخارجة عن الميزانية، وتعزيز أبحاثه وأنشطته لبناء القدرات في مجالات الشؤون الجنسانية والهجرة والتنمية؛ والشؤون الجنسانية والحوكمة والمشاركة السياسية للمرأة؛ والشؤون الجنسانية والسلام والأمن. ويسعى المعهد أيضاً إلى تلبية حاجات النساء في كل أنحاء العالم في ما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كتخفيف حدة الفقر وتمويل التنمية وتنمية المشاريع الصغيرة وإدارة المعارف.

٦ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، عقد المعهد أول اجتماع افتراضي للفريق العامل لـ "شبكة الممارسين للتدريب بشأن القضايا الجنسانية" جمع خبراء سوف يكونون مسؤولين عن تنسيق تنمية شبكة الممارسين وصورها. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أطلق المعهد المنتدى الافتراضي لشبكة الممارسين؛ وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أنجز استكمالاً شاملاً لموسوعة التدريب في مجال القضايا الجنسانية مع معلومات وأدوات إضافية لتعزيز طابعها التفاعلي. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ أيضاً، أطلقت "شبكة الممارسين للتدريب بشأن القضايا الجنسانية" حوارها الافتراضي الأول الذي جمع خبراء في مجالات تنمية القدرات والشؤون الجنسانية وإدارة المعارف لتقاسم خبراتهم في ما يتعلق بالتدريب في مجال القضايا الجنسانية كأداة لتعميم المنظور الجنساني والتنمية المستدامة، ووضع توصيات من أجل تعزيز التدريب في مجال القضايا الجنسانية، ومناقشة سبل المضي قدماً في موضوع شبكة الممارسين. ومن المزمع أن تصبح شبكة الممارسين نموذجاً لتنمية شبكات ممارسين أخرى متصلة بمجالات العمل الاستراتيجية والمواضيعية للمعهد.

ألف - الشؤون الجنسانية والهجرة والتنمية

٧ - في مجال الهجرة والتنمية، أنجز المعهد ورقة عمل عن إطار نظري منقح معنونة "عبور الحدود الثاني: الهجرة والتنمية من منظور جنساني" تستند إلى الأفكار والتحليلات المقدمة في ورقة العمل الأصلية "عبور الحدود: الشؤون الجنسانية والتحويلات المالية والتنمية" (المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، ٢٠٠٥). ويتحرى الإطار الذي أعد ضمن إطار إنمائي يركز على المساواة بين الجنسين المواضيع الناشئة عن العلاقة بين الهجرة الاقتصادية والتنمية، مع التركيز بشكل محدد على التقسيم الجنساني الجديد للعمل ومجالات العمل المخصصة للمهاجرين في سياقات مختلفة. وإلى جانب تعزيز أبحاث المعهد عن الأسباب

الهيكليّة لأوجه عدم المساواة بين الجنسين في مجالي الهجرة والتنمية، يتضمن الإطار النظري الجديد أبحاثاً عن سياسات الهجرة من منظور حقوق المهاجرين.

٨ - وتتضمن ورقة العمل "عبور الحدود الثاني" أيضاً تحرياً وتحليلاً أوليين لمسألة سلاسل الرعاية العالمية. ولقد أنشئت سلاسل الرعاية العالمية نتيجة لما سُمي "أزمة الرعاية"، التي تتولد عن عدم كفاية الاستجابة العامة لاحتياجات العدد المتزايد للنساء اللواتي يدخلن سوق العمل في البلدان المتقدمة النمو، ويولدن طلباً على العمل والرعاية المتزليين. ولقد أُنشئت أزمة الرعاية هذه فرصاً في البلدان المتقدمة النمو للنساء، وبخاصة المهاجرات، مما أسفر عن إنشاء سلاسل الرعاية العالمية نظراً إلى أن النساء المهاجرات يفوضن عملهن المتعلق بإنجابهن إلى نساء أخريات في بلدانهم الأصلية (يكنّ عادة إما من قريباتهن أو من العاملات بأجر).

٩ - ولإجراء المزيد من الدراسة للرد على هذه التحديات، بدأ المعهد في آب/أغسطس ٢٠٠٨ مشروعاً جديداً عن الموضوع التالي: "بناء الشبكات: النساء وسلاسل الرعاية العالمية في أمريكا اللاتينية". ويرمي هذا المشروع إلى دراسة إنشاء سلاسل رعاية عالمية من خلال أربع دراسات إفرادية في أسواق العمل ببوليفيا - إسبانيا، وإكوادور - إسبانيا، وبيرو - شيلي، وبيرو - إسبانيا. وسيقدم المشروع الذي تموله الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي اقتراحات تضع مسألة الرعاية على جدول أعمال التنمية، لا سيما في سياق الدور الإنجابي للمرأة والمساواة بين الجنسين.

١٠ - وفي إطار الجهد الذي يبذله المعهد ليتكامل عمله في هذا المجال مع مجالاته المواضيعية الأخرى، لا سيما مع المجال الذي يتعلق بالشؤون الجنسانية والحوكمة والمشاركة السياسية للمرأة، أعد المعهد ورقة مفاهيمية داخلية معنونة "إقامة الصلات: المرأة، وصنع القرار والمشاركة الاقتصادية على المستوى المحلي".

١١ - وأطلق المعهد، إغناءً لإطاره النظري ومنهجياته البحثية، حواراً الافتراضي الأول بين الخبراء الذي يركز على موضوع "الشؤون الجنسانية والهجرة والتحويلات المالية والتنمية: نحو إطار بحثي تشاركي"، المعقود في الفترة من ٨ أيلول/سبتمبر إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وقد شارك فيه أكثر من ٧٠ خبيراً وأكاديمياً وباحثاً من أكثر من ٢٠ بلداً.

١٢ - وأعقب هذا الحوار الأولي حوار ثانٍ عن الموضوع التالي "الشؤون الجنسانية والهجرة والتحويلات المالية والتنمية: وضع سياسة هجرة تراعي القضايا الجنسانية"، عقد في الفترة من ٣ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، من أجل تحديد القضايا الراهنة في سياسة الهجرة من منظور جنساني وتجميع الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من التجارب القائمة. وشارك في هذا الحوار أكثر من ٢٢٠ خبيراً وأكاديمياً وباحثاً من أكثر من ٤٠ بلداً. وكان

نشاط المتابعة التواصلية هذا يرمي إلى أن يرفع من مستوى المناقشات المفاهيمية للمسائل المتعلقة بالشؤون الجنسانية والهجرة والتنمية، بحيث يمكن الخروج منها بسياسات محددة وتوصيات برنامجية.

١٣ - وصدرت الدراسة المشتركة بين المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية المعنونة "الشؤون الجنسانية والتحويلات المالية والتنمية الريفية المحلية: حالة الهجرة الفلبينية إلى إيطاليا" باللغة الإنكليزية في أيار/مايو ٢٠٠٨، وترجمت إلى الإيطالية والإسبانية ونشرت على الإنترنت. وفي متابعة لهذه الدراسة، وضع المعهد، بالتعاون مع مجلس النساء الفلبينيات دليلاً للمهاجرات الفلبينيات المقيمات في إيطاليا، يضم الإسهامات التي قدمت خلال حلقات العمل المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في إيطاليا والفلبين.

١٤ - ونشر المعهد، إتماماً لهذا المشروع، ثلاثة موجزات عن السياسات تسلط الضوء على التوصيات المستخلصة من الدراسات البحثية. وترجم الموجزات النتائج المستخلصة من الأبحاث إلى توصيات بسياسات محددة عن أثر التحويلات المالية على الأمن الغذائي والتحويلات المالية والخدمات المصرفية/المالية، والسياسات والمبادرات من أجل التنمية المشتركة. وقد نوقش عدد من استنتاجات المشروع وتوصياته في المنتدى العالمي للهجرة والتنمية المعقود بمانيلا في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

١٥ - وكجزء من المشروع المشترك بين المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن موضوع "الشؤون الجنسانية والتحويلات المالية: بناء تنمية محلية تراعي القضايا الجنسانية"، وردت تقارير عنصر البحوث الميدانية للمشروع من فرق البحوث العاملة في ألبانيا والجمهورية الدومينيكية والسنغال والفلبين وليسوتو والمغرب. كما بدأ المعهد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كجزء من هذا المشروع، حواراً حول السياسات على المستوى الوطني.

١٦ - وبدأ العمل الميداني المتعلق بالدراسة النوعية المشتركة المعنونة "الدينامية الجنسانية في هجرة النساء بين بلدان الجنوب" التي أعدها معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية التابع لجامعة رافايل لانديفار في غواتيمالا والوكالة الدانماركية للتنمية الدولية. وتهدف هذه الدراسة إلى النظر في هجرة النساء الغواتيماليات إلى جنوب المكسيك. وتركز الدراسة على النساء المهاجرات الشابات والريفات اللواتي يشكلن جزءاً من الأسر المعيشية عبر الوطنية، ويعملن في مجال الخدمة المنزلية، ويقمن في أماكن عملهن.

١٧ - وقد ظلت الأنشطة المشتركة مع الشركاء الاستراتيجيين جزءاً أساسياً من عمل المعهد في هذا المجال. وأبرم المعهد اتفاقات مع المنظمة الدولية للهجرة عن الهجرة والتحويلات المالية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا؛ ومع جامعة إيموري عن وضع النساء الدومينيكيات والغواتيماليات المهاجرات والتحويلات المالية في أتلانتا، جورجيا، الولايات المتحدة الأمريكية؛ ومع شبكة الجامعات الحكومية في منطقة زراعة البن في كولومبيا عن تضمين القضايا الجنسانية في برنامجها الجديد لشهادة الماجستير في الهجرة الدولية، ومع المنظمة غير الحكومية الكولومبية "سيسما موخير" عن أثر التنمية المشتركة والتحويلات المالية على حقوق الإنسان من منظور جنساني.

باء - الشؤون الجنسانية والحوكمة والمشاركة السياسية للمرأة على المستوى المحلي

١٨ - منذ شباط/فبراير ٢٠٠٦، ينفذ المعهد مشروعاً مدته ثلاث سنوات معنونا "تعزيز الحوكمة من منظور جنساني والمشاركة السياسية للمرأة على المستوى المحلي"، بتمويل من الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي والتنمية. وكما يتبين من خلال البحوث التي أجراها المعهد، يحتاج دور المرأة في تحديد البرنامج السياسي إلى أن يتعزز بصورة كبيرة وأعداد النساء إلى أن تزيد في مواقع صنع القرار على صعيد الحكومات المحلية. ويرى المعهد أن إدراج منظور جنساني في الحوكمة وآليات اللامركزية الحالية أساسي لضمان تنمية بشرية مستدامة عادلة وشاملة. وبالإضافة إلى البحوث العملية المنحى في هذا المجال، يعمل المعهد على زيادة التوعية لدى أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن أهمية مشاركة المرأة في صنع القرار محلياً، وإطلاق حوارات بشأن السياسات العامة، وبناء القدرات المؤسسية المحلية من أجل رسم سياسات عامة تراعي القضايا الجنسانية. وتجري أعمال المعهد في هذا المجال في ١٠ بلدان في أمريكا اللاتينية و ٣ بلدان في منطقة المغرب العربي.

١٩ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، عقدت حلقة عمل في مقر المعهد بسانتو دومينغو عن الموضوع التالي: "التحديات والفرص من أجل زيادة مشاركة المرأة في الحكومات المحلية في أمريكا اللاتينية". وحددت حلقة العمل تحديات وفرصاً جديدة وزيادة المشاركة السياسية للمرأة في مواقع صنع القرار على المستوى المحلي. وأسفر ذلك أيضاً عن إنشاء لجنة استشارية لتعزيز الحوكمة التي تراعي القضايا الجنسانية والمشاركة السياسية للمرأة في أمريكا اللاتينية على المستوى المحلي، وكذلك وضع خطة عمل محددة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وكجزء من خطة العمل، انطلقت مرحلة بناء القدرات مع تنظيم أنشطة في إكوادور وبوليفيا وغواتيمالا وكوستاريكا. ويرمي المشروع إلى دعم إنشاء منظمة ذات قاعدة وطنية لنساء المحليات في كوستاريكا وإلى تعزيز المهارات الإدارية لنساء المحليات في غواتيمالا، لا سيما من خلال

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتجري هذه الأنشطة بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والجهاز الوطني من أجل النهوض بالمرأة، ومنظمات غير حكومية. وفي إكوادور وبوليفيا، يرمي المشروع أيضا إلى تعزيز مهارات المرأة، على مستوى البلديات، في مجال القيادة وصنع القرار، وكذلك في مجال الاتصالات، بما في ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٠ - وطور المعهد أدوات محددة لبناء القدرات من أجل تعزيز مشاركة المرأة وقيادتها السياسية في تخطيط الحكومات المحلية وإدارتها. وبشكل خاص، أطلق المعهد مبادرة "سبل التعلم" التي ترمي إلى تسهيل تبادل التجارب والمعارف بين النساء في مواقع صنع القرار في الحكم المحلي. وتعزز هذه المنهجية المتكررة لبناء القدرات إمكانية التعلم بجمع جهات آتية من سياقات مختلفة إنما متصلة من أجل تشاطر مفاهيمها وتجاربها والدروس التي استفادت منها وتطبيق المعارف المكتسبة على سياقاتها وأعمالها الفردية مع إقامة تحالفات استراتيجية.

٢١ - وقد نظم المعهد، بالتعاون مع شريكه بروكاسور (البرنامج الإقليمي للتدريب في مجال التنمية الريفية)، وهو منظمة غير حكومية إقليمية يقع مقرها في سانتياغو دي شيلي، مبادرة "سبل التعلم" في أمريكا الوسطى (بين كوستاريكا والسلفادور، في آب/أغسطس ٢٠٠٨)، وأمريكا الجنوبية (بين بوليفيا وإكوادور، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨). وبالإجمال، شاركت أكثر من ٣٠ امرأة في هذه المبادرة، بمن فيهن عضوات المجالس البلدية ورئيسات البلديات وممثلات عن جمعيات نسائية. وقد زارت المشاركات بلديات بذلت جهودا بارزة لإدراج القضايا الجنسانية في حكمها المحلي في ما يتعلق بالخدمات والقوانين والإجراءات الإيجابية لزيادة مشاركة المرأة. وسوف تطبق المشاركات الدروس المستفادة من هذه المبادرة في مجال عملهن.

٢٢ - وقد عقد المعهد والبرنامج الإقليمي للتدريب على السياسات الجنسانية والعامة في كلية أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية بالأرجنتين مائدة مستديرة افتراضية للخبراء عن السياسات العامة التي تُراعى فيها القضايا الجنسانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، بهدف مناقشة السياسات العامة التي تُراعى فيها القضايا الجنسانية في أمريكا اللاتينية. وقد شاركت في هذا الحوار الافتراضي ٨٠ امرأة تقريبا، من المؤسسات الأكاديمية والحكومات المحلية والوطنية والمؤسسات الدولية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

٢٣ - وبدأ المعهد، بالاشتراك مع مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث الموجود مقره في تونس العاصمة، أنشطته في حزيران/يونيه لوضع مشروع "تعزيز الدور القيادي للمرأة ومشاركتها في الحياة السياسية وصنع القرار في تونس والجزائر والمغرب"، الذي تموّل أيضا

الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي والتنمية. وسينفذ المشروع على مدى سنتين. والأهداف الرئيسية المتوخاة من هذا المشروع هي تبادل المعارف والخبرات بشأن مشاركة المرأة في الحياة السياسية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي، والأخذ بسياسة الحوار بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، وتعزيز قدرات المرأة على المشاركة في السياسة وعمليات صنع القرار.

٢٤ - وستشمل المرحلة الأولى من هذا المشروع إجراء بحوث بشأن المشاركة السياسية للمرأة في البلدان الثلاثة التي يشملها المشروع وتحليلات لها من وجهة نظر وسائل الإعلام. وقد نُظمت سلسلة من الاجتماعات الأولية مع أصحاب المصلحة المحتملين للمشروع، من بينهم وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية وهيئات حكومية ووسائل الإعلام من أجل البدء في إقامة الشراكات دعماً لتنفيذ المشروع. كما طُبِع مشروع كتيب ووزع باللغتين الفرنسية والعربية.

٢٥ - وقدم المعهد أدواته لتحليل النظم الانتخابية من المنظور الجنساني في الحلقة الدراسية الدولية المعنونة "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية من منظور عام: مطالبات من الحركة النسائية"، والتي عقدت في غواياكيل بإكوادور في الفترة من ٧ إلى ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨. والهدف منها هو الترويج لفهم أفضل للنظم الانتخابية بغرض تعزيز المشاركة السياسية للمرأة. وقد حظيت الأداة نفسها بتقييم إيجابي من لدن منتدى للخبراء من خلال شبكة "iKnow Politics"^(٣). ويجري وضع خطط لتحويل الأداة إلى وسيلة للتعليم عن طريق الإنترنت، سيتم إطلاقها في موقع المعهد على شبكة الإنترنت في أوائل عام ٢٠٠٩.

٢٦ - وتم التوقيع على اتفاق مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لدعم مرصد التكافؤ بين الجنسين في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وذلك بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وكجزء من هذا المشروع، سيساهم المعهد بالبيانات والتقارير وأنشطة بناء القدرات والدعم التقني للمتابعة والتحليل وتبادل المعلومات ووضع السياسات المتعلقة بقضايا المساواة بين المرأة والرجل في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

٢٧ - وشرع المعهد، بالتعاون مع المكتب الوطني لشؤون المرأة في الجمهورية الدومينيكية والمركز الأمريكي للتنمية المحلية ومنظمة Progreso، وهي منظمة غير حكومية دولية لديها مكاتب في الجمهورية الدومينيكية، في تنفيذ البرنامج المحلي للتدقيق في المساواة بين الجنسين

(٣) شبكة المعارف الدولية للنساء العاملات في ميدان السياسة فضاء للعمل على شبكة الإنترنت الغرض منه تلبية احتياجات المسؤولين المنتخبين والمرشحين وقادة الأحزاب السياسية وأعضائها والباحثين والطلاب وغيرهم من الممارسين المهتمين بالنهوض بدور المرأة في السياسة.

الذي يسعى إلى تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أعمال صياغة السياسات العامة وإدارتها وتقييمها في سبع بلديات من الجمهورية الدومينيكية. ويشتمل البرنامج على سلسلة من حلقات العمل التدريبية لنخبة من ممثلي المجالس البلدية.

٢٨ - وقام المعهد بتعزيز وإنشاء تحالفات مع الشركاء الحاليين وشركاء جدد لدعم عمله في مجالات المساواة بين الجنسين والحكم والمشاركة السياسية للمرأة. ووقّعت اتفاقات مع المركز الأمريكي للتنمية المحلية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة على الصعيد المحلي في أمريكا الوسطى، وكذلك مع الأجهزة المعنية بالمساواة بين الجنسين في منطقة الأنديز (إكوادور وبوليفيا وبيرو وكولومبيا).

جيم - القضايا الجنسانية والسلام والأمن

٢٩ - في مجال القضايا الجنسانية والسلام والأمن، واصل المعهد استكشاف الصلة النظرية بين إصلاح قطاع الأمن والمرأة والسلام والأمن والأمن البشري باعتبارها مجالات عمله الرئيسية. ولهذا الغرض، تم إعداد مخطط منقح للإطار التشغيلي. وسيكون الإطار بمثابة أساس لورقة عمل مفاهيمية ستكون جاهزة في أوائل عام ٢٠٠٩. وستشمل هذه الورقة تحليلاً نقدياً لمفهوم الأمن البشري وعلاقته بالتنمية البشرية من منظور جنساني، وستعالج مجالات عمل المعهد الرئيسية في إصلاح قطاع الأمن وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

٣٠ - وسيساهم حوار افتراضي بشأن موضوع "التغرات والتحديات في البحوث المتعلقة بالقضايا الجنسانية والسلام والأمن"، جرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، في إعداد هذه الورقة المفاهيمية. وقد ضم الحوار أكثر من ١٠٠ باحث من جميع أنحاء العالم لتبادل الأفكار والخبرات بشأن البحوث الجارية المتصلة بقضايا الأمن البشري والمرأة والسلام والأمن.

٣١ - وبالاتفاق مع معهد جون ب. كروك من أجل السلام والعدل، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة، نظم المعهد مؤتمراً دولياً بشأن موضوع "صناعة الأمن البشري في عالم غير آمن" (٢٤-٢٦ أيلول/سبتمبر، سان دييغو، كاليفورنيا). وخلال هذا المؤتمر، ترأس المعهد حلقة نقاش بشأن موضوع "تعزيز الأمن الجامع في ظروف متعددة: الاستراتيجيات والموارد والممارسات الجيدة للقطاعين الأمني والمدني لمنع العنف الجنسي في ظروف النزاعات والتصدي له"، عُرضت فيها ونوقشت أعمال المعهد في مجال القضايا الجنسانية وإصلاح قطاع الأمن.

٣٢ - وأدت البحوث النظرية لدور المشاركة السياسية للمرأة في تعزيز عمليتي حل النزاعات وبناء السلام، وكذلك تأثير النزاعات وانعدام الأمن في الهجرة عبر الحدود إلى تعزيز أوجه التآزر مع المجالات الموضوعية التي يتناولها المعهد. وستدرج هذه الروابط في الورقة المفاهيمية ومقترحات المشاريع في المستقبل.

٣٣ - ونوقش مشروع المعهد المعنون "المرأة والسلام والأمن في الصومال: تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)"، الذي يُنفذ بالتعاون مع رابطة الشتات والسلام^(٤)، في المؤتمر الدولي المعني بالمرأة والسلام والأمن في الصومال، الذي عقد في دار السلام في الفترة من ٢ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وقد ضم المؤتمر ما يزيد على ٤٠ امرأة من الصومال وصوماليي الشتات مع ممثلين عن الحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية لمناقشة الأبعاد الجنسانية للانتماءات العشائرية؛ والتحديات الثقافية والدينية التي تواجه مشاركة المرأة في عمليتي صنع السلام وبناء السلام؛ وسبل تعزيز الدور السياسي للمرأة، بما في ذلك الانتخابات السياسية المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٣٤ - وأجرى المعهد، بفضل أموال تلقاها من صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ، وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في الجمهورية الدومينيكية، تقييماً للصحة الإنجابية والعنف ضد المرأة في حالات ما بعد الكوارث، حيث بحث على وجه التحديد موضوع السكان المعرضين للخطر في أعقاب العاصفة الاستوائية نويل. وقد أطلق هذا المشروع في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ خلال مناسبة مشتركة بين المعهد وصندوق الأمم المتحدة للسكان نُظمت في سانتو دومينغو بمناسبة اليوم الدولي للحد من الكوارث. وناقش مسؤولون من الأمم المتحدة وممثلون عن الحكومة الدومينيكية والمجتمع المدني نتائج هذا التقييم وتوصياته في سياق الاستعداد لمواجهة الكوارث والتصدي لها في الجمهورية الدومينيكية.

٣٥ - ويتعاون المعهد مع مكتب المستشارية الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة ومنظمة الإشراف الدولية لتنقيح ونشر الطبعة الثانية من دليله المتعلق بوضع خطط عمل وطنية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والمعنون كفالة المساواة ومراعاة المنظور الجنساني في عملية إحلال السلام: دليل لوضع السياسات العامة والخطط المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والذي نُشر أصلاً في عام ٢٠٠٦. وكمساهمة في هذه الطبعة الثانية، عقد المعهد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ حواراً افتراضياً بشأن الممارسات الجيدة والدروس المستخلصة من تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على المستوى الوطني. وشارك في هذا الحوار أكثر من ١٠٠ مشارك من جميع أنحاء العالم، من بينهم نساء يعملن في حالات النزاع وما بعد النزاع.

(٤) رابطة نسائية صومالية يوجد مقرها في إيطاليا.

٣٦ - وبتمويل من حكومة النمسا، بدأ المعهد مشروعه بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في ليبيريا، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، دعماً للجهود التي تبذلها وزارة شؤون المساواة بين الجنسين والتنمية لتحسين وضع خطط تراعي الفوارق بين الجنسين. كما يتعاون المعهد والوزارة لوضع مشروع خطة العمل الوطنية الليبيرية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

٣٧ - وشرع المعهد، في إطار عمله المستمر على تدريب جنود حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة في مجال القضايا الجنسانية، في سلسلة محاورات مع النساء المشاركات في عمليات دعم السلام التابعة للأمم المتحدة. وأرسلت استبيانات إلى كل من الوحدات ومراكز التنسيق المعنية بالقضايا الجنسانية في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وكذلك إلىفرادى النساء العاملات في مجال حفظ السلام. وستُنشر الدروس المستخلصة من ذلك في الموقع التفاعلي للمعهد على شبكة الإنترنت المتعلق بتدريب جنود حفظ السلام في مجال القضايا الجنسانية.

٣٨ - وجرى تحديث قاعدة بيانات المعهد الشاملة عن القضايا الجنسانية والسلام والأمن ومؤسسات البحث ويجري حالياً إعادة تصميمها. ويجري وضع خطط للاستفادة من قاعدة البيانات هذه والحوار من أجل إنشاء شبكة تفاعلية دائمة، وذلك بهدف إقامة مجتمع من الممارسين في مجال البحوث المتعلقة بالقضايا الجنسانية والسلام والأمن في نهاية المطاف.

رابعاً - تعبئة الموارد والتنمية المؤسسية

ألف - تعبئة الموارد

٣٩ - أعربت لجنة وضع المرأة في قرارها ٣/٥٢ عن ارتياحها للتقدم الذي أحرزه المعهد في مجال تعبئة الموارد، وهو ما مكّن المعهد من تسديد الإعانات المستلمة في عام ٢٠٠٧ بالكامل، وزيادة مستوى التبرعات من مختلف الجهات المانحة.

٤٠ - ونتيجة لتزايد الثقة من جانب الجهات المانحة في عمل المعهد، زاد مستوى التبرعات لعمليات المعهد العادية زيادة كبيرة، ويعمل المعهد على أساس موارده الخاصة التي يتلقاها عن طريق التبرعات. وقد سُرّ المعهد بهذا الاتجاه وهو يضاعف جهوده من أجل زيادة إبراز أعماله.

٤١ - وفيما يلي بيان الحالة المالية للصندوق الاستثماري للمعهد (الأنشطة الأساسية) في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨:

(دولارات الولايات المتحدة)

ألف - الإيرادات	
التبرعات*	١ ٦٢٦ ٥٧٥,٥٨
إيرادات الفائدة	٢٦ ١٧٣,٤٦
إيرادات أخرى/متنوعة	١٥٣ ٦٣٥,٦٧
مجموع الإيرادات	١ ٨٠٦ ٣٨٤,٧١
باء - النفقات	
تكاليف الموظفين والعاملين الآخرين	٧٢٠ ١١١,٩٨
السفر	٦٥ ٥٠٦,٩٨
الخدمات التعاقدية	٣٩ ٤١٤,٠٠
مصروفات التشغيل	٥٤ ٢٣٣,٣٥
المشتريات	٢٧ ٠٦٦,٣٦
مجموع النفقات المباشرة	٩٠٦ ٣٣٢,٦٧
تكاليف دعم البرامج	٣٢ ٣١٥,٤٠
مجموع النفقات	٩٣٨ ٦٤٨,٠٧
زيادة/نقصان الإيرادات عن النفقات	٨٦٧ ٧٣٦,٦٤
الاحتياطيات وأرصدة الصناديق في بداية الفترة	١ ٥٦٧ ٣٤٢,٤٣
الاحتياطيات وأرصدة الصناديق في نهاية الفترة	٢ ٤٣٥ ٠٧٩,٠٧

* التبرعات مخصوماً منها التبرعات المستحقة القبض البالغة ٤٢٥,٤٨ ٣١١ دولاراً.

٤٢ - ويتفاوض المعهد حالياً بشأن التمويل المتعدد السنوات مع مختلف الجهات المانحة المحتملة، وذلك تمهيداً مع استراتيجية تعبئة الموارد للمعهد وتوصيات المجلس التنفيذي. وسيوفر هذا التمويل موارد كافية لتغطية أنشطة المعهد البرنامجية الأساسية لمدة ثلاث سنوات.

باء - التطوير المؤسسي

٤٣ - بناء على طلب من المجلس التنفيذي للمعهد، نظمت إدارة الشؤون الإدارية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة حلقة عمل في مقر المعهد في الفترة من ١٧ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، في إطار متابعة حلقة العمل السابقة التي عقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وقامت حلقة العمل باستعراض وتحليل ما أحرزه المعهد من تقدم في تعزيز قدراته

المؤسسية وتمتين موقعه داخل منظومة الأمم المتحدة والإطار العالمي للقضايا الجنسانية. كما حدد تدابير ملموسة لدعم المعهد في جهوده الرامية إلى تعزيز ذاته مؤسسياً، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالإدارة والبرمجة والإجراءات الإدارية. وستُعرض نتائج حلقة العمل هذه في رسالة للإدارة موجهة من دائرة الدعم الإداري التابعة لإدارة الشؤون الإدارية إلى الدورة السادسة للمجلس التنفيذي للمعهد التي ستُعقد في أوائل عام ٢٠٠٩.

خامساً - الاستنتاجات

٤٤ - في عام ٢٠٠٨، واصل المعهد تعزيز أنشطته في مجال وضع الخطط الاستراتيجية وتنفيذها استناداً إلى الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، الذي يحدد معالم برنامج موسع للبحث والتدريب، وخطط عمله السنوية والميزانيات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وواصل المجلس التنفيذي للمعهد توفير الرقابة الأساسية على برامجه ووضع السياسات لأنشطة المعهد. ووافق على برنامج عمل المعهد وميزانيته لعام ٢٠٠٩، وقدم تقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعند الاقتضاء، إلى الجمعية العامة.

٤٥ - ويوجد المعهد في وضع استراتيجي يمكنه من التعاون مع الحكومات والآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين وهيئات المجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة المعنية بالجوانب الجنسانية للهجرة، والحوكمة التي تراعي المنظور الجنساني، والمشاركة السياسية للمرأة، والمرأة والسلام والأمن.

٤٦ - وعزز المعهد برامجه في مجالي البحث والتدريب ودعم قدرته على إدارة المعرفة لضمان تأثير نتائج البحوث في أنشطة وضع السياسات والبرامج وتنفيذها. وحسن سبل تعاونه مع كيانات الأمم المتحدة في مجال البحث، وعزز برامجه الخاصة بالتدريب وبناء القدرات، كما عزز عملية وضع توصيات للسياسة العامة موجهة للدول الأعضاء والمجتمع المدني.

٤٧ - وزاد مستوى التبرعات لعمليات المعهد العادية، وهو ما مكّنه من العمل اعتماداً على الموارد التي تلقاها من خلال التبرعات. وتم التفاوض بشأن اتفاقات تمويل متعددة السنوات لضمان وجود قاعدة مالية أكثر استقراراً. وينبغي للمعهد أن يواصل ويكشف جهوده من أجل إثراء هذا التقدم وتعزيز حضوره، والتأثير في أعمال منظومة الأمم المتحدة في مجالي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.